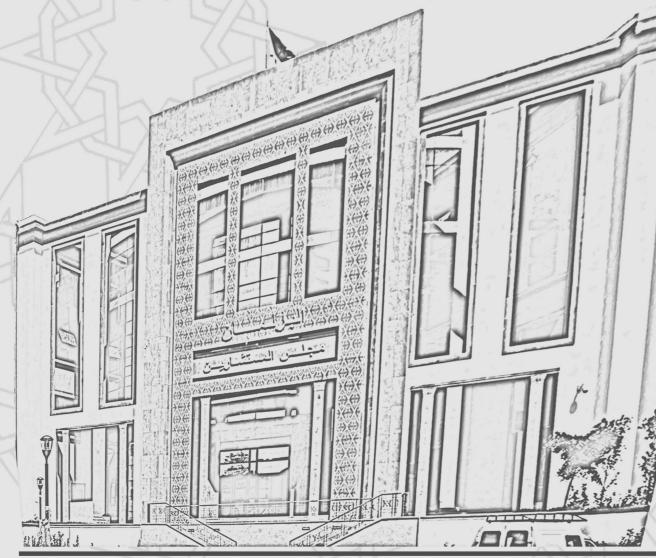




النشرة الداخلية



العدد : 476/ التاريخ : 03 نونبر 2015

الهاتف: 0537728371 / الفاكس: 0537728134

قسم الإعلام / مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية



افتتاح السنة التشريعية

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم الجمعة 09 أكتوبر 2015 بمقر البرلمان، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب السامي الذي ألقاه جلالته بهذه المناسبة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نفتتح السنة الخامسة من هذه الولاية التشريعية. وهي مناسبة سنوية لمخاطبة ممثلي الأمة حول مختلف القضايا الوطنية.

وتكتسي هذه السنة التشريعية أهمية خاصة لأنها السنة الأخيرة في الولاية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة الستكمال إقامة المؤسسات الدستورية.

كما تأتي بعد أول انتخابات محلية وجموية، في ظل الدستور الجديد، وبعد إقامة مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

ونود هنا أن نقدم التهاني لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية والمحلية وكافة المنتخبين، على الثقة التي حظوا بها، داعين الله تعالى لكم جميعا بالتوفيق والسداد في محامكم.

ولكن لا يجب أن نعتبر أن الأمر قد انتهى. إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات واضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب أداءها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة.

وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا. فليس أمامنا إلا خيار واحد هو إقامة مؤسسات جموية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ. غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن ترتكز على الأشخاص، وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفا كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.





حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكني أريد من هذا المنبر أن أوجه رسالة للذين لم يتوفقوا في هذه الانتخابات، فعليهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للوطن والمواطنين، وعليهم أن ينتبهوا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات، وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالنقد الذاتي البناء، لتصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد، من الآن، ودون كلل أو ملل، من أجل كسب ثقة الناخبين في الاستحقاقات القادمة.

وهذا هو حال الديمقراطية الحقة، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدبير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الرابح غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجمة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا توجد إلا في قليل من الدول.

وبطبيعة الحال فإن من يعتبر نفسه مظلوما، بسبب بعض التجاوزات المعزولة التي تعرفها عادة المارسة الديمقراطية، فيبقى أمامه اللجوء إلى القضاء.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين.

لقد سجلنا، ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية، في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر ، على تشبث أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم ، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية.

وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون ، الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية ، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول واهمة ، تنصيب نفسها، دون أي سند، كمثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب.



فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات ، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء ، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.

كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة ، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين ، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة ، داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى في وسائل الإعلام.

وقد سبق لي أن قلت لكم، من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دامًا إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا أنبه إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دامًا على حساب القضايا الملحة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضى الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة، ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان.

فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول، حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين

إن ما ينتظركم من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية. لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان.

ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية.

فهذه القضايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا ، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا، تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففي ما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والأمازيغية، كانتا دائمًا عنصر وحدة ، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام.



أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الأمر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة.

كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصلحة الوطن.

أما في ما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالمصادقة على مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضا تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات.

فمكانة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين. حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال. وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية.

كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟

ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.



لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، لما فيه خير وطننا العزيز.

"إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

مجلس المستشارين النشرة الداخلية



1- جلسات انتخاب هياكل المجلس

أ- جلسة انتخاب رئيس المجلس

عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2015 برئاسة الرئيس المؤقت المستشار السيد محمد عبو، خصصت لانتخاب رئيس جديد للمجلس، وقد أسفر هذا الانتخاب الذي جرى في دورين بين المستشارين المحترمين السيد عبد الصمد قيوح عن حزب الإستقلال والسيد حكيم بن شاش عن الأصالة والمعاصرة على النتائج التالية:

الدور الأول:

الحاضرون: 120

الممتنعون عن التصويت: 04

الأصوات المعبر عنها: 116

الأصوات الملغاة: 09

عبد الصمد قيوح: 51

حكيم بن شهاش: 56

الدور الثاني:

الحاضرون: 120

الممتنعون عن التصويت: 04

الأصوات المعبر عنها: 116

الأصوات الملغاة: 01

عبد الصمد قيوح: 57

حكيم بن شياش: 58

وبذلك وبناء على نتائج الدور الثاني، فاز السيد حكيم بن شهاش برئاسة مجلس المستشارين . واثر انتخابه رئيسا جديدا لرئيس مجلس المستشارين، ألقى الأستاذ عبد الحاكم بن شهاش الكلمة التالية: مجلس المستشارين النشرة الداخلية



بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟

يطيب لي في هذه اللحظة الديمقراطية بامتياز، أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لجميع عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر بمختلف روافدهم السياسية والمحلية والنقابية والمهنية، إزاء الثقة الغالية التي وضعتموها في شخصي المتواضع، بحيث جعلتموني أتقلد مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بثقلها الوطني، وبجسامة حمولتها السياسية والمؤسساتية، لاسيما في ظل تشكيلة وفلسفة دستورية متقدمة، تجعل من المجلس رافعة حقيقة للجهوية الموسعة، بأسسها المجالية، ومتطلباتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وأود في مستهل كلمتي هاته، أن أنوه بالأخ المنافس، على المنافسة الشريفة والروح الديمقراطية العالية التي أبان عنها، قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية الخاصة باختيار رئيس جديد لمجلسنا الموقر.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟

مشاعر الاعتزاز والافتخار بجسامة المسؤولية تغمرني، وأنا أقف أمامكم لافتتاح مرحلة جديدة من حياة مجلس المستشارين، فبعد هذا الانتخاب يكون المشهد الانتخابي الوطني المتميز ما بعد دستور 2011 قد اكتمل، إيذانا للانتقال من دائرة التنافس والتباري الشريف إلى التعاون والتوافق البناء في خدمة الصالح العام، وذلك للدخول بمجلس المستشارين في مرحلة دستورية جديدة، وهي مرحلة نتوخى من خلالها جماعة العمل بجدية ومسؤولية، على المستوى المتشريعي والرقابي والدبلوماسي من أجل الإسهام الفعال في المحافظة على صلابة النموذج المغربي وتحقيق المزيد من الإشعاع للتجربة المغربية إقليميا وقاريا ودوليا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟

إنني إذ أشكركم على هذه الثقة الغالية، أصارحكم أن الشعور الجارف بثقل المسؤولية التي قلدتموني إياها، يملي علي الجهر بإعلان التزامي الأخلاقي لإذكاء وترسيخ قيم التعاون والشراكة مع الجميع، كما تملي علي تمجيد روح العمل الجماعي والبحث الدائم على أفضل السبل لإدماج كل التعبيرات والكفاءات والطاقات والمبادرات لجعل مجلس المستشارين مؤسسة دستورية لصيقة بالواقع المغربي وشديدة الحساسية لحرارة حياته اليومية.

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة الماضي، بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية: "إن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب، سواء بالوفاء بوعودهم اتجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة، وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التي تعيشها بلادنا."



لذلك فإن الإخلاص لهذه الأمانة العظمى والارتقاء للحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا يلزم مجلسنا أن يظل حاضنا لمختلف التعبيرات السياسية ومستوعبا لكل الاجتهادات، وقادرا على صهر كل المبادرات، لذلك، ولتحقيق هذا المبتغى، أعدكم زميلاتي زملائي المستشارين، أنني بقدر ما سأعمل جاهدا على ترسيخ قواعد التعاون والتكامل البناءين مع الحكومة على قاعدة مبدأ فصل السلط ومع مجلس النواب وباقي الهيئات والمؤسسات الدستورية، فإنني سأجعل من هذه الأمانة التي قلدتموني، مسؤولية على عاتقي لخدمة وتكريس ثقافة الشراكة والتوافق الإيجابي "ليظل الوطن فوق الجميع" كما حث على ذلك جلالة الملك نصره الله.

أتعهد أمامكم على أنني سأتخذ من المقاربة التشاركية منهاجا مستمرا للتواصل مع جميع الهيئات السياسية للمجلس، من مكتب، وفرق ومجموعات برلمانية، ولجان دائمة، في أفق التدبير الإستراتيجي الأمثل والأنجع للملفات التشريعية والرقابية والدبلوماسية، من منطلق تصور إستراتيجي يهدف إلى الرفع من المكانة المؤسساتية للمجلس، فيصبح عندئذ بحق صرحا شاهدا على الديمقراطية التمثيلية، ومنبرا حقيقيا للدفاع عن المصالح الوطنية الكبرى لجميع الفئات الشعبية.

واعتبارا لأن بلدنا قد سطرت أهدافا تنموية شمولية، وفتحت أوراشا اقتصادية واجتاعية وحقوقية عديدة، فإنه ينتظر من المجلس في إطار التكامل مع مجلس النواب أن يكون في صلب هذه الرهانات، مستحضرا لأبعادها وداعما لها باقتراحات وعطاءات أعضائه، وأن يرفع من سقف الانتظارات الوطنية من مدخل الاعتاد على خبرة وكفاءة وحرفية تشكيلته المتسمة بالتنوع والتعدد المحلي والمهني والاجتاعي والاقتصادي، وهي تشكيلة يتعين استثارها، دون تمييز أو إقصاء، لبناء وحدة توافقية دامجة لا تعترف على صعيد عمل المجلس إلا بعملة وحيدة وهي المصلحة الوطنية في إطار المغرب الموحد للجهات، وذلك تماشيا مع ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في الخطاب الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان:

" ... إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتاد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع...." (انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله).





السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟

يغمرني شعور بالاعتزاز وأنا أخلف في هذه المسؤولية أحد الشخصيات الكبيرة في الوطنية الحقيقية والصادقة ونصرة الديمقراطية وقيم الحداثة.

إنه شعور بالاعتزاز الممزوج بالحرج والتقدير، أن أجلس على هذا المنبر الموقر وأمام هذا المجلس المحترم، وأنا أستلم أمانة مشعل هذه المؤسسة الدستورية من الأخ والزميل والوطني المخلص الدكتور محمد الشيخ بيد الله، وهو حافز كبير على العمل والجد والاجتهاد لنكون في مستوى ما راكمته هذه المؤسسة من مكتسبات وإنجازات وأدوار، كانت كلها تهدف إلى تعميق مكانة مجلس المستشارين في المشهد الديمقراطي المغربي.

إنني من هذا المنبر، أوجه تحية تقدير واعتزاز لرئيسنا الدكتور محمد الشيخ بيد الله، ولكافة السادة الرؤساء المحترمون الذين سبقونا وساهموا في إحراز هذا التراكم الإيجابي الذي يطوقنا جميعا بمسؤولية تحصينه وتطويره، ونتوقف بهذه المناسبة للترحم على من غادرنا منهم إلى دار البقاء.

إن التمتع بشرف تحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بعد الدكتور الشيخ محمد بيد الله، هو أمانة وتحد في نفس الوقت، ذلك أن ما تميزت به الولاية الأخيرة من حيوية في المبادرات، ونشاط في التشريع، وجرأة ودقة في المراقبة، وإبداع في البحث، وتأصيل للوظائف الجديدة لمجلس المستشارين، يجعلنا أمام مسؤولية تحصين وتثبيت المكتسبات من جهة، وتقويتها وتحسينها من جهة أخرى، لذلك فإننا عازمون على مواصلة الطريق والمضي في استمرارية نوعية تعزز مكانة مجلس المستشارين بصفة خاصة والبرلمان المغربي بصفة عامة، كما توخاها المشرع الدستوري، وكما يتطلع إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والشعب المغربي قاطبة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؟

إن ما راكمه مجلس المستشارين في التجارب السابقة، نعتبره حافزا ومؤطرا لنا، لنواصل معا بناء مستقبل تكون فيه المؤسسات كما قال جلالته : هي الضانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجونها، والتي لا تقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم ".

لهذا فإن مسؤوليتنا اليوم، هي ضان استمرارية نوعية على أرضية أحكام دستور 2011، وما تمنحه من صلاحيات ووظائف متقدمة، وفي أفق تمكين الحياة السياسية من دينامية مؤسساتية ينخرط فيها الجميع بروح التكامل والتعاون والتفاعل والتوافق البناء.



هكذا، فإن أولياتنا، ترتبط بمواصلة العمل لتثبيت فعالية مجلس المستشارين، وتعزيز حيويته وشفافيته التي تجعله يتمتع بكل مواصفات المؤسسة الديمقراطية، والالتزام بكل الأحكام الدستورية، التي تضمن التطبيق الفعلي لحقوق الأقلية والمعارضة، وحماية حرية الرأي المخالف، وتثمين المبادرات والاجتهادات المواطنة والهادفة إلى تقوية حق المواطنات والمواطنين في التشريع والمراقبة، وكل هذا لن يتأتى إلا بجعل مجلس المستشارين فضاء للنقاش الديمقراطي العقلاني المترفع عن كل اعتبار سياسوي، وجعل انشغالاته في صلب انشغالات وهموم عموم المواطنين على اختلاف مواقعهم وحاجياتهم.

وتعزيزا لجسور التواصل الدائم بين مجلس المستشارين وعموم المواطنين، وتقوية لشفافية المجلس وتنشيط ثقافة المواطنة، وتمكين كل المواطنين من مواكبة مختلف مناحي الحياة البرلمانية، وجعلهم على بينة من تفاصيل اشتغال ممثليهم بالبرلمان، سنعمل جاهدين على تقوية الجانب التواصلي لمؤسستنا وتعزيز انفتاحها من خلال توفير مناخ سليم في علاقتنا بممثلي وسائل الإعلام، وضمان الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحياة البرلمانية والعمل بجدية لإخراج مشروع التلفزة البرلمانية إلى حيز الوجود.

وفي مجال الديبلوماسية البرلمانية والعلاقة مع المنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية، فإنها ستحظى بأولوية كبرى، فعدالة قضيتنا الوطنية، وقوة اندماجنا وتماسكنا الوطني، ومشروعية ومصداقية مؤسساتنا السياسية، لازالت تحتاج منا إضافة مجهود أكبر، ليس فقط للتعريف بالتحولات التي تعيشها المملكة المغربية، وما تحقق على درب الدمقرطة والتحديث، بل لقطع الطريق على مغالطات الخصوم والأعداء، وتنوير الرأي العام الدولي بمكتسباتنا وإنجازاتنا. لهذا وانطلاقا من المكتسبات التي حققها مجلسنا الموقر في هذا الصدد، سنعمل على تطوير أداء وأسلوب دبلوماسيتنا البرلمانية، والتركيز بشكل كبير على هذه الواجمة، حتى نجعل من كل المحافل والمنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية واجهة نضالية للدفاع عن وحدتنا الترابية وصوابية نهجنا الديمقراطي، وقوة بنائنا الوطني.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن رهان تعزيز فعالية وحيوية مجلس المستشارين، تستوجب منا أيضا تثمين وتتميم المجهود الكبير الذي انخرطت فيه رئاسة المجلس المنتهية ولايتها، في مجال تطوير وتحديث الإدارة البرلمانية، وتنمية مواردها البشرية، وتحسين طروف اشتغالها، والرفع من مردوديتها.

لذلك، فإننا وانطلاقا من إيماننا العميق بالأدوار الكبيرة التي تضطلع بها الإدارة البرلمانية، وتقديرا منا للكفاءات العالية التي يزخر بها هذا المجلس، واعترافا منا بعطاءاتها، فإن جمدنا سينصب على مواصلة الأوراش التي انطلقت في اتجاه عصرنة وتحديث إدارة مجلس المستشارين، والعمل على تحصين المكتسبات وتحسينها وإغنائها انسجاما مع الشعارات التي مافتئت تنادي بها الفعاليات النقابية بالمجلس، والتي ستظل في فلسفتنا التدبيرية شريكا محوريا مصاحبا لكل الأوراش والمبادرات التي سيعرفها مجلسنا الموقر.

مجلس المستشارين النشرة الداخلية



السيدات والسادة المحترمون،

إنني أعلن بعد استئذانكم أنني سأشرع منذ الآن في مباشرة الاتصالات مع مختلف مكونات مجلسنا لاستكمال انتخاب هيئات مجلسنا الموقر، وتحديد أولوياتنا.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير للوطن،

شكرا على حسن الإصغاء، ورفعت الجلسة.

واهتداء بروح التوافق الإيجابي البناء الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وّأيده، واعتبارا لأن مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الساري النفاذ حاليا أطر لهياكل كانت قائمة في ظل المرحلة الانتقالية، فإنني أقترح تشكيل لجنة موسعة تضم ممثلا عن كل هيئة من الهيئات السياسية والنقابة والمهنية المكونة للمجلس، لتنكب على تعديل مقتضيات بعض مقتضيات النظام الداخلي للمجلس لاسيها تلك المتعلقة بتأليف هياكل المجلس من مكتب وفرق ولجان دائمة، تحقيقا لمبدأ لتناغ مع الفلسفة الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



ب- جلسة انتخاب باقي الهياكل:

تطبيقا لأحكام الفصل 63 من الدستور والباب الثالث من الجزء الأول من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد مجلس المستشارين يوم الجمعة 30 أكتوبر 2015 جلسة عمومية برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بنشهاش، خصصت لانتخاب السيدات والسادة أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة.

وقد انتهت الجلسة بالتصويت السري على اللائحة الموحدة التي ضمت الأعضاء المنتدبين من الفرق للعضوية بمكتب المجلس ولرئاسة اللجان الدائمة.

يذكر أن رئاسة مجلس المستشارين توصلت طبقا 47 من النظام الداخلي للمجلس بلوائح الفرق والمجموعات، والمتضمنة لأسهاء وتوقيعات أعضائها، وكذا التسمية المختارة من طرف كل فريق ومجموعة برلمانية، واسم رئيس أو منسق كل منها.

وفيما يلي لائحة السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات وأعضاء المكتب ورؤساء رؤساء اللجان الدائمة:

رؤساء الفرق

اسم الرئيس (ة)	الفريق
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
عبد العزيز بنعزوز	فريق الأصالة والمعاصرة
نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية
امبارك السباعي	الفريق الحركي
محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار
عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
محمد علمي	الفريق الاشتراكي
آمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
ادريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي



منسقو المجموعات البرلمانية

اسم المنسق(ة)	المجموعة
ثريا الحرش	مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل
عبد اللطيف اعمو	مجموعة العمل التقدمي

أسهاء السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس

الفريق	الإسم
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	محمد الأنصاري
فريق العدالة والتنمية	عبد الإله الحلوطي
الفريق الحركي	حمید کوسکوس
فريق التجمع الوطني للأحرار	عبد القادر سلامة
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	نائلة ميّة التازي
فريق الأصالة والمعاصرة	العربي المحرشي
الفريق الاشتراكي	عبد الوهاب بلفقيه
فريق الاتحاد المغربي للشغل	رشيد المنياري
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	محمد عدّال
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	أحمد الخريف
فريق الأصالة والمعاصرة	أحمد التويزي

أسهاء السادة رؤساء اللجان الدائمة

اسم الرئيس	اللجنة الدائمة
عبد السلام بلقشور: فريق الأصالة والمعاصرة	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
العربي العرايشي: فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية
عبد العلي حامي الدين: فريق العدالة والتنمية	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
رحال المكاوي: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادية
محمد الرزمة: فريق التجمع الوطني للأحرار	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة
المهدي عثمون: الفريق الحركي	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية





2- جلسة مشتركة مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

عقد البرلمان بمجلسيه يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015 جلسة عمومية مشتركة برئاسة السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب والسيد حكيم بنشاس، رئيس مجلس المستشارين، خصصت لعرض السيد وزير الإقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

وخلال العرض الذي تقدم به، وكما جرت العادة في مثل هذه المناسبة السنوية، وقف وزير الإقتصاد والمالية السيد محمد بوسعيد عند ما تحقق وما لم يتحقق في السنة المنتهية بكل موضوعية ومسؤولية، كمنطلق لتعليل ما تخطط له الحكومة وما ترسمه للسنة الموالية. كما أن الطابع الخاص لهذه السنة باعتبارها سنة ختم الولاية، جعل السيد الوزير يذكر كذلك ولو بشكل مقتضب بالتزامات الحكومة وبما أنجز منها حتى الآن.

من جممة أخرى تطرق السيد الوزير إلى المرتكزات التي انبنى على أساسها مشروع قانون المالية لسنة 2016، والتي من خلالها، تتوقع الحكومة تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3%وتقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام، وذلك وفق توقعات تحدد 61 دولارا كمتوسط لسعر برميل البترول و 9,5دراهم كمتوسط لسعر صرف الدولار مقابل الدرهم.

وأظهر السيد الوزير عزم الحكومة على تحقيق ما حددته من أهداف في إطار المشروع المعروض على أنظار البرلمان، من خلال تسخير كل الوسائل والإمكانيات، وفي إطار التعاون والتفاعل مع كل الفاعلين، برلمانا ونقابات ومجالس جموية ومحلية ومجمع مدني.

كما عبر في ختام عرضه عن الإستعداد للتفاعل والتجاوب مع مقترحات السادة البرلمانيين وتساؤلاتهم وتعديلاتهم، في إطار ما تم التأسيس له خلال دراسة ومناقشة قوانين المالية السابقة من علاقة مبنية على التعاون والحوار والتوافق الإيجابي.

مجلس المستشارين النشرة الداخلية



اجتماع رقم <u>2015/01</u> ليوم الاثنين 02 نونبر <u>2015</u>

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 02 نونبر **2015** اجتماعه الأول برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بن شماش وقد تضمن جدول الأعمال النقط التالية:

- 1) التذكير بوجوب تصريح أعضاء المجلس داخل أجل 90 يوما من افتتاح الولاية التشريعية الحالية بمجموع نشاطاتهم المهنية ومحامحم الانتخابية وممتلكاتهم، طبقا لأحكام المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 51.07 يقضي بتميم القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين.
 - 2 علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية:
- 2.1 صدور قرار المجلس الدستوري رقم 974/15 الذي صرح بموجبه بمطابقة المادتين 46 و 53 المعدلتين في النظام الداخلي لمجلس المستشارين للدستور.
 - 3 التشريع:
 - 3.1- إحالة مشاريع قوانين من مجلس النواب على مجلس المستشارين ويتعلق الأمر بـ:
 - مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.
 - مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
 - مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.
 - 3.2- إخبار بتوصل مجلس النواب بـ:
 - مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.
- استدراك من فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين يتعلق بإضافة مقتضى يهم تعديل المادة 8 من مقترح القانون القاضي بتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
 - 3.3- مشاريع القوانين المودعة لدى اللجن الدائمة.
- 3.4- مآل مُقترحات القوانين التي أصبحت متجاوزة (المادة 97 من النظام الداخلي التي تقضي بضرورة إعادة تقديم أي مقترح قانون يتشبت به أي عضو بالمجلس بعد فقدان مقدمه للصفة البرلمانية).





3.5- مذكرة صادرة عن مجموعة من المنظات والجمعيات الوطنية حول القانون التنظيمي بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

3.6- توصية منظمة العمل الدولية حول الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد المنظم.

4) الأسئلة الشفهية

4.1- جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 03 نونبر 2015

- جدول الأعمال؛
- رئاسة الجلسة ؛
 - أمانة الجلسة.

5) العلاقات الخارجية:

5.1- دعوة لحضور أشغال الندوة المشتركة للمجموعة الخاصة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط واللجنة الفرعية المكلفة بالعلاقات الاقتصادية مابين الدول الأطلسية التابعتين للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شهال أطلسي. فلورنسا/ إيطاليا من 26 إلى 28 نونبر 2015.

5.2- دعوة لحضور أشغال الاجتماع البرلماني المنعقد بمناسبة مؤتمر الأم المتحدة حول التغيرات المناخية.

بارپس يومي 5 و 6 دجنبر .2015

5.3- دعوة لحضور أشغال الدورة 67 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي والمؤتمر 38 لرؤساء البرلمانات التابعة للاتحاد ببيساو / بغينيا بيساو من 02 إلى 06 دجنبر .2015

5.4- دعوة لحضور أشغال مؤتمر حول موضوع: "المعالجة الإنسانية والسياسة الشاملة في مجال تدبير أزمة الهجرات واللاجئين بأوروبا" التي ستنظمها لجنة الهجرة واللاجئين والأشخاص المهجرين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

باريس يوم 16 دجنبر .2015

5.5- دعوة لحضور أشغال الدورة الحادية عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بغداد من 20 إلى 25 يناير .2016

الصيني للشعب الصيني لقاء مع السيد رئيس مجلس المستشارين يوم 11 نونبر 2015، وذلك مناسبة مشاركته في أشغال الدورة الثامنة للنتدى أماديوس بطنجة.





- 5.7- رسالة من السيدة Anthony Smith CMG المديرة التنفيذية لمؤسسة ويستمنستر للديمقراطية حول البرنامج المقبل للشراكة بين المؤسسة ومجلس المستشارين.
- 5.8- رسالة من السيدة سفيرة صاحب الجلالة المعتمدة ببوخارست حول رغبة وفد عن مجلس الشيوخ الروماني، يضم كل من رئيس لجنة الخارجية ورئيس اللجنة المعنية بانضام رومانيا للاتحاد الأوروبي، القيام بزيارة عمل لبلادنا من 08 إلى 11 دجنبر 2015.
- 5.9 جدول أعمال أشغال لجنة القيادة الثنائية حول برنامج العمل الثلاثي المغرب الاتحاد الأوروبي مجلس أوروبا للفترة 2015 2017 التي ستنعقد بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالرباط يوم 30 نونبر 2015 (جرت العادة أن يحضر هذا اللقاء كل من الأمين العام لمجلس المستشارين والكاتب العام لمجلس النواب).
- 5.10- رسالة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول رغبة وفد عن مجلس الشيوخ الكيني القيام بزيارة عمل لبلادنا خلال الفترة من 05 إلى 10 دجنبر 2015.
- 5.11- رسالة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول تشكيل لائحة أعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية للسلفادور مع البرلمان المغربي.
- 5.12- رسالة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول تنظيم مؤتمر حول القضية الوطنية بالبرلمان الأوروبي ببروكسيل يومي 9 و 10 نونبر 2015.
- 9.13- رسالة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول تنظيم لقاء خاص بإصلاح القانون الجنائي المغرب يوم 12 نونبر 2015 ببروكسيل، وذلك في إطار بعثة البرلمان الأوروبي لدى دول اتحاد المغرب العربي .
- 5.14- مراسلة من وزارة الخارجية والتعاون حول التعديلات المقدمة على التقرير السنوي 2014 حول حقوق الإنسان وذلك خلال مناقشة هذا التقرير يوم 16 نونبر 2015 بمقر البرلمان الأوروبي .

5.15- للإخبار:

- نص اتفاقية انضهام برلمان المملكة المغربية بغرفتيه كعضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى الموقع خلال شهر أكتوبر 2015.
- التقرير الصادر عن أشغال الدورة 17 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر 22
 الاستثنائي المنعقدين بجنيف يوم 17 أكتوبر 2015.
- رسالة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون حول انتخاب السيد Ato Yalew Abate كرئيس الفدرالية الاثيوبي.
- البيان الصادر عن الجلسة الأولى لدور الانعقاد السنوي العادي الرابع من الفصل التشريعي
 الأول للبرلمان العربي الذي انعقد يوم 80 أكتوبر 2015 بتونس العاصمة.

مجلس المستشارين الداخلية

رسالة من السيد أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي، يشيد فيها بنتائج الانتخابات
 الجماعية والجهوية في المغرب.

- 6) شؤون تنظيمية:
- 6.1- التقسيم الدائري للقاعة وأماكن جلوس الفرق.
- 6.2- تشكيلة اللجن حسب التمثيلية النسبية للفرق.
- 6.3- تحديد عدد الأسئلة لكل فريق حسب التمثيل النسبي.
- 6.4- وضع تصور عملي لتوزيع الفضاء والموارد البشرية على الفرق.





أنشطة السيد الرئيس

استقبال سفير المملكة الاسبانية المعتمد بالرباط

Ricardo Díez-Hochleitner السيد حكيم بن شياش، رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شياش، رئيس مجلس المستشارين، السيد المملكة الاسبانية المعتمد بالرباط، يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2015 بمقر المجلس، وذلك في إطار زيارة ودية.

وخلال هذا اللقاء، ذكر السيد رئيس مجلس المستشارين بأهمية علاقات الشراكة الإستراتيجية التي تجمع بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، والتي تستمد قوتها ومتانتها من علاقات الصداقة المتميزة لقائدي البلدين، صاحب الجلالة الملك فيليب السادس.

وأكد السيد الرئيس على الفرص الكبيرة التي تتيحها علاقات الجوار والتاريخ المشترك لمواجمة التحديات التي تهدد أمن واستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط، مشيرا في هذا الإطار إلى التداخل القائم بين الحركات الانفصالية والمنظات الإرهابية.

وفي سياق حديثه عن الهندسة الدستورية الجديدة لمجلس المستشارين، عبر السيد الرئيس عن استعداد المجلس بمختلف مكوناته وخاصة ممثلي المنظات المهنية للمشغلين (أرباب العمل) كمكون جديد في إطلاق مبادرات مشتركة، وفتح آفاق جديدة للتعاون المتعدد الأبعاد، وخاصة البعد الإقتصادي، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

كما أبرز السيد الرئيس أهمية المنتدى البرلماني المغربي ـ الإسباني ودوره في تعزيز وتقوية العمل البرلماني المشترك.

وتوقف السيد الرئيس عند الأهمية الإستراتيجية لورش "الجهوية المتقدمة"، واستعداد مجلس المستشارين للإستفادة من التجربة الإسبانية في هذا المجال.

ومن جمته، أكد السيد سفير المملكة الاسبانية المعتمد بالرباط، على علاقات الصداقة والشراكة المتميزة القائمة بين المملكتين الإسبانية والمغربية والمبنية على عمق استراتيجي ورؤية شمولية تهم مختلف المجالات.

وعبر السيد السفير عن أمله في أن يلعب مجلس المستشارين دورا في تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، مشيرا إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه ممثلو هيئة المشغلين (أرباب العمل) على المستوى الإقتصادي.

وبخصوص ورش"الجهوية المتقدمة"، أكد السيد السفير على دعم بلاده لهذا الورش، اعتبارا لبعده الإستراتيجي بالنسبة للمملكة المغربية.





استقبال السيد سفير جمهورية إيطاليا

استقبل السيد حكيم بن شهاش، رئيس مجلس المستشارين، السيد Roberto NATALI سفير جمهورية إيطاليا المعتمد بالرباط، يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2015 بمقر المجلس، وذلك في إطار زيارة ودية.

وخلال هذا اللقاء، ذكر السيد الرئيس بعمق الروابط التاريخية والصداقة المتينة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية إيطاليا، وبالآفاق الواعدة التي فتحتها الزيارة الملكية السامية إلى إيطاليا في أبريل سنة 2000 في مسار العلاقات الثنائية للبلدين والشعبين الصديقين.

وعبر السيد الرئيس عن استعداد مجلس المستشارين لتعزيز قنوات الحوار مع مختلف مكونات البرلمان الإيطالي لتوضيح الرؤية حول بعض القضايا من أجل تبديد مغالطات خصوم قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، مؤكدا أن المملكة المغربية تدعم مقترحها بحجج قوية ومنسجمة مع القانون الدولي ومعايير وقيم حقوق الإنسان.

وجدد السيد الرئيس أهمية مقترح الحكم الذاتي الذّي تقدمت به المملكة المغربية كجواب واقعي لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية باعتباره شكل من أشكال تقرير المصير.

وعبر السيد الرئيس عن أمله في خلق "منتدى برلماني مغربي ـ إيطالي" لإثراء وإغناء العمل البرلماني المشترك، وتعزيز التنسيق على الواجمة الإقليمية والدولية والقارية.

وتحدث السيد الرئيس عن ورش "الجهوية المتقدمة"، وأهمية الإستفادة من التجربة الإيطالية في هذا المجال. ومن جمته، أكد السيد سفير جمهورية إيطاليا، على الدور الهام الذي تلعبه الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز وتطوير العمل البرلماني المشترك بما يخدم ويقوي مصالح البلدين لتشمل كافة المجالات، وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه في تصحيح وتقارب الرؤى بين برلماني البلدين حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية ومختلف القضايا المشتركة.

وفي هذا الإطار، عبر السيد السفير عن استعداده للمساهمة في توطيد والارتقاء بالعلاقات بين برلمانيي البلدين الصديقين إلى مستوى جد متقدم.

استقبال سفير جهوية الصين الشعبية

استقبل السيد حكيم بن شهاش، رئيس مجلس المستشارين، السيد SUN Shuzhong سفير جمهوية الصين الشعبية المعتمد بالرباط، يوم الإثنين 26 أكتوبر 2015 بمقر المجلس، وذلك في إطار زيارة ودية.

وخلال هذا اللقاء، أشاد السيد الرئيس بالروابط التاريخية وبمتانة وعمق علاقات الشراكة الإستراتيجية والصداقة القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، مبرزا دور برلمانيي البلدين في إثراء هذه العلاقات وإعطائها مضامين أقوى خدمة للمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الصديقين. ودعا في الوقت نفسه إلى تنظيم لقاءات في أقرب الآجال من أجل الإشتغال على ملفات مضبوطة وبرنامج عمل دقيق ومحدد.

وأعرب السيد الرئيس عن إعجابه بالتحولات التي تشهدها جمهورية الصين الشعبية وبعبقرية شعبها وكفاحه المرير من أجل حياة كريمة.



وتطرق السيد الرئيس إلى أهم التحولات التي عاشتها المملكة المغربية بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والتي جعلت من بلادنا ورشا كبيرا ومنفتحا في عدة مجالات استراتيجية، كما أبرز أهمية انفتاح المملكة المغربية على إفريقيا، وما تمثله السوق الإفريقية من فرص للاستثار المشترك بالنسبة للبلدين الصديقين.

وتحدث السيد الرئيس عن مميزات وخصوصيات مجلس المستشارين في ظل دستور 2011، وحضور مكونات جديدة خاصة ممثلي رجال الأعمال، والدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا المكون في تعزيز والدفع بالعلاقات الإقتصادية بين البلدين.

ومن جمته، أكد السيد سفير جمهورية الصين الشعبية المعتمد بالرباط على الدور الهام الذي تلعبه المملكة المغربية على الصعيد الإقليمي، وعبر عن استعداد بلاده لتعزيز وتعميق علاقات التعاون القائمة مع المملكة المغربية كبلد صديق، مبرزا في هذا الإطار دور برلمانيي البلدين في تقوية العلاقات المتجدرة بين البلدين والشعبين الصديقين.

وأشار المسؤول الدبلوماسي، إلى العلاقات المتميزة التي تجمع بين المؤسستين التشريعيتين للبلدين، والآفاق الواعدة التي فتحتها الزيارة التي قام بها السيد يو زينغ شينغ، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني وعضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، للمملكة المغربية بالقصر الملكي بفاس بتاريخ 4 نوفمبر 2014، وهي الزيارة التي حظي فيها بشرف استقبال من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

استقبال سفيرة المملكة المتحدة

استقبل السيد حكيم بن شهاش، رئيس مجلس المستشارين، السيدة Karen Betts سفيرة المملكة المتحدة المعتمدة بالرباط، يوم الإثنين 26 أكتوبر 2015 بمقر المجلس، وذلك في إطار زيارة ودية.

وخلال هذا اللقاء، تناول السيد رئيس مجلس المستشارين مستوى علاقات الصداقة التاريخية والشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكتين المغربية والبريطانية، ودور برلمانيي البلدين في تعزيز هذه العلاقات لتشمل مختلف المجالات وخصوصا الإقتصادية.

وتحدث السيد الرئيس عن الموقع الجيو سياسي للمملكة المغربية، وقدرة البلدين على إشاعة القيم المشتركة، ودعم الإستقرار والتعاون مع المملكة المغربية في محيط جموي متوتر.

وأبرز السيد الرئيس خصوصيات ومميزات مجلس المستشارين في ظل الهندسة الدستورية الجديدة كفضاء يشمل مختلف الهيئات السياسية والنقابية والمهنية والإقتصادية، كما تطرق إلى أهمية علاقات الشراكة التي تجمع مجلس المستشارين بمؤسسة "وسيتمنستر للديمقراطية" البريطانية.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، أكد السيد الرئيس على أهمية المقترح الرائد الذي قدمه المغرب لحل النزاع المفتعل، كشكل متقدم لتقرير المصير، داعيا البرلمانيين البريطانيين إلى دعم جمود المغرب في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.



ومن جهتها، أشادت السيدة سفيرة المملكة المتحدة المعتمدة بالرباط، بالتجربة الديمقراطية المغربية وبالمجهودات المبذولة في مجال مواجمة الإرهاب.

وأكدت المسؤولة البريطانية على أهمية مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع بين برلمانيي البلدين،مبرزة دور الإتفاقية الموقعة بين مؤسسة "وستمنستر للديمقراطية" والبرلمان المغربي بمجلسيه في تعزيز وتطوير التعاون بين المملكة المتحدة والمملكة المغربية في مجال العمل البرلماني.

استقبال رئيسة الجمعية الوطنية الصربية

استقبل السيد حكيم بن شاش، رئيس مجلس المستشارين، السيدة ماجا كوجكوفيش، رئيسة الجمعية الوطنية الصربية والوفد المرافق لها، يوم الخيس 22 أكتوبر 2015 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء الذي دام ما يقارب ساعتين، جدد السيد رئيس مجلس المستشارين التأكيد على علاقات التعاون والصداقة الجيدة التي تجمع المملكة المغربية بجمهورية صربيا، ودور برلمانيي البلدين في تعزيزها وتقويتها خدمة للمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين الصديقين.

وقدم السيد الرئيس عرضا أمام الوفد الصربي حول أبرز التحولات الديمقراطية التي تعيشها المملكة المغربية والتي يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، متوقفا عند دستور 2011 الذي كرس الثنائية البرلمانية، وعزز موقع مجلس المستشارين من خلال تركيبته الغنية والمتنوعة، ودوره في مسلسل البناء المؤسساتي الديمقراطي.

وأعرب السيد الرئيس عن أمله في أن تساهم هذه الزيارة في الإرتقاء بالعلاقات الإقتصادية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة خصوصا وأن المملكة المغربية أصبحت ورشا إقتصاديا مفتوحا في العديد من المجالات (الطاقات المتجددة، الفلاحة، صناعة السيارات، الصناعات الدقيقة..).

وفي هذا السياق، عبرت السيدة ماجا كوجكوفيش، رئيسة الجمعية الوطنية الصربية، عن قبولها دعوة السيد رئيس مجلس المستشارين للقيام بزيارة للمملكة المغربية على رأس وفد من رجال الأعمال قبل متم سنة 2015.

ومن جمتها، اعتبرت السيدة رئيسة الجمعية الوطنية الصربية أن زيارتها للمملكة المغربية تهدف إلى تعزيز علاقات الصداقة بين برلماني البلدين، وتقوية جسور التعاون والشراكة بين المملكة المغربية وجمهورية صربيا خصوصا في المجال الإقتصادي.

وبخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، جددت المسؤولة الصربية موقف بلادها الداعم للمغرب من أجل إيجاد حل سياسي لمشكل النزاع حول الصحراء.



رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع السيد جواكيم روكر رئيس مجلس حقوق الإنسان بجنيف

استقبل السيد حكيم بن شهاش، رئيس مجلس المستشارين، السيد جواكيم روكر رئيس مجلس حقوق الإنسان بجنيف، يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2015 بمقر المجلس.

في مستهل هذا اللقاء، اعتبر السيد رئيس مجلس المستشارين أن المملكة المغربية، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره، تعتز بموذجها الديمقراطي المتفرد إقليميا، مؤكدا على أهمية التراكم الغني الذي حققته في مجال النهوض بحقوق الإنسان والذي تعزز بوثيقة دستورية متقدمة تكرس الإعتراف بحقوق الإنسان في شموليتها كما هو متعارف عليها عالميا، وهو ما مكنها من صنع تجربتها الخاصة، وهي تمضي بثبات لتكون جزء من منظومة حقوق الإنسان كونيا.

وأوضح السيد الرئيس، أن المملكة المغربية امتلكت جرأة كبيرة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها بلادنا في مرحلة سابقة، وانخرطت في مسلسل المصالحة مع التاريخ، وإبداع آليات لجبر الضرر بالنسبة للضحايا وكذلك جبر الضرر الجماعي لبعض المناطق التي عرفت انتهاكا لحقوق الإنسان، كما تم وضع أسس وتدابير مؤسساتية للقطع مع الماضي تمثلت بالأساسي في هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأشاد السيد الرئيس بعلاقات التعاون والتنسيق الجيدة التي تجمع مجلس المستشارين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والتي تندرج في إطار مبادئ بلغراد، مذكرا في هذا الإطار بمذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين البرلمان بمجلسيه والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤكدا أن مجلس المستشارين لديه إرادة قوية لارتياد الآفاق الواعدة لحقوق الإنسان.

ومن جمته، أوضح رئيس مجلس حقوق الإنسان بجنيف السيد جواكيم روكر، أن الهدف من هذه الزيارة هو الإصغاء لمختلف الفاعلين والإستفادة من التجربة المغربية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤكدا انهاره بالتجربة الديمقراطية المغربية التي تشكل نموذجا في مجال تطور حقوق الإنسان والمؤطرة بدستور مصمم بشكل محكم.

وأكد المسؤول الأممي أن استقرار المملكة المغربية يعود إلى طبيعة النظام القائم على الديمقراطية والإنفتاح عكس الأنظمة الاستبدادية.

وأشاد السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة معتبرا إياها نموذجا ومرجعا يمكن الاستفادة منها، كما أشاد بمستوى علاقات التعاون التي تجمع مجلس حقوق الإنسان بجنيف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي.



استقبال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

استقبل السيد حكيم بن شهاش، رئيس مجلس المستشارين، السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مرفوقا بالسيد محمد الصبار أمين عام المجلس، يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2015 بمقر المجلس، وذلك في إطار زيارة ودية.

في بداية اللقاء، قدم السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تهانيه الحارة للسيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة انتخابه على رأس المؤسسة، مؤكدا على استمرار وتقوية علاقات التعاون والتنسيق الجيدة القائمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المستشارين في إطار مبدأ الديمقراطية التشاركية.

ومن جمته، أكد السيد رئيس مجلس المستشارين على أهمية وقيمة الدور الإستشاري الذي يلعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في البناء الديمقراطي بصفة عامة وفي العلاقة مع البرلمان في مجال الحقوق والحريات، مشيرا في ذات الوقت إلى أهمية التعاون القائم بين المجلسين وإلى الحاجة إلى إغنائه وإثرائه.

كما جدد السيد الرئيس، التأكيد على الإنخراط القوي لمجلس المستشارين في دينامية تنزيل مقتضيات الدستور وتجويد النصوص التشريعية وتفعيل الإتفاقيات الدولية الموقعة من قبل المملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان.

توقيع اتفاقية انضهام برلمان المملكة المغربية كعضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى

وقع رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بنشاش، ورئيس برلمان أمريكا الوسطى، السيد أرماندو بارداليس، اليوم الأربعاء بالرباط، على اتفاقية انضام مجلس المستشارين كعضو ملاحظ دائم لبرلمان أمريكا الوسطى. وبموجب هذه الاتفاقية، يمنح برلمان أمريكا الوسطى صفة عضو ملاحظ دائم لبرلمان المملكة المغربية، الذي سيكون ممثلا بغرفتيه.

وحسب بنود الاتفاقية، فإنه ستسري على ممثلي البرلمان المغربي الحقوق والواجبات المنصوص عليها في النظام الداخلي لبرلمان أمريكا الوسطى، وكذا شروط المشاركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

ويمكن للبرلمان المغربي، بمقتضى هذه الاتفاقية، أن يعتمد لدى برلمان أمريكا الوسطى ما بين ثلاثة موفدين على الأقل إلى 20 موفدا رسميا على الأكثر وعددا مماثلا من المندوبين بصفتهم ملاحظين دائمين، على أنه "يجب أن يراعى في هذا الاعتاد بشكل نسبي التعددية السياسية لمختلف الأحزاب" الممثلة في البرلمان المغربي.

ويحق لمن تم اعتمادهم من ممثلين وممثلات للبرلمان المغربي بغرفتيه، وفقا لهذه الاتفاقية، المشاركة في الجلسات العامة وفي اللجان الدائمة والمهام الرسمية التي سيعينون للقيام بها من طرف الجلسة العامة ومكتب البرلمان، ويحق لهم المشاركة بالرأي دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في قوانين برلمان أمريكا الوسطى المطبقة في مثل هذه الحالة.



وقال رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بنشاش، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، إن التوقيع على هذه الاتفاقية يعد" خطوة إضافية على طريق توثيق وتوطيد علاقات الشراكة والتعاون بين المغرب وبلدان أمريكا الوسطى على قاعدة رابح - رابح".

وأعرب السيد بنشاش، بهذه المناسبة، عن سعادته للموقف المتقدم الذي عبر عنه أعضاء وفد برلمان أمريكا الوسطى بخصوص نصرة قضية الوحدة الترابية للمملكة.

من جمته، أكد رئيس برلمان أمريكا الوسطى، السيد أرماندو بارداليس، في تصريح مماثل، أن توقيع هذه الاتفاقية هو تفعيل للدور الذي سيضطلع به المغرب في برلمان أمريكا الوسطى كملاحظ دائم وتجسيد كذلك للعلاقة التي تجمع البرلمانيين المغاربة ونظرائهم في بلدان أمريكا الوسطى .

وأضاف السيد بارداليس أن هذه الاتفاقية ستمكن أيضا من تعزيز الدعم المتبادل بين المملكة المغربية وبرلمان أمريكا الوسطى في كافة القضايا التي تهم الجانبين.

يذكر أن برلمان أمريكاً الوسطى هيئة تشريعية إقليمية تضم 20 نائبا يمثلون بلدان أمريكا الوسطى، ويتم انتخابهم بشكل مباشر، بالإضافة إلى الرؤساء السابقين للبلدان.

رئيس مجلس المستشارين يشارك في أشغال المناظرة الوطنية المنظمة من قبل المعهد العلمي بالرباط حول الجامعة والجهوية المتقدمة

شارك رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شهاش في أشغال المناظرة الوطنية المنظمة من قبل المعهد العلمي بالرباط حول الجامعة والجهوية المتقدمة يوم الثلاثاء27 أكتوبر 2015.

وقد قدم السيد الرئيس في مداخلته، إطار قراءة مقترح، لتحليل العلاقة الممكنة والمرجوة للجامعة بالجماعات الترابية وبصفة خاصة بالجهة في إطار الجهوية المتقدمة.

وأكد في هذا السياق أن مجلس المستشارين يستحضر مسؤوليته في إطار الوظائف الجديدة التي خولها له دستور 2011، باعتباره، أي مجلس المستشارين، رجع الصدى لكل الإنتظارات والحاجيات ذات الطابع المحلي، وفضاء حاضن لكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين.